

## كيف يكافح الغلاء

اصبح الغلاء قاعدةً للمعيشة في كل انحاء العالم واصبحت الشكوى من وطأتها عامة. فهل من سبيل الى مكافحته. وهل تبقى اسعار الاشياء على ما هي عليه الآن؟ سؤالان لا بد في الجواب منهما من الرجوع الى الاوليات الاقتصادية والى النظر السليم فتتجلي الحقيقة. فان من اغرب ما يقع للانسان في فطن كثير من المشاكل انه يلجأ عند وقوعها الى التهرب من الاسباب ويقتس عن البعيد منها ضارباً صفحاً عن النظر الى بساطة السبب الذي يكون قيد يده.

للاقتصاد نواميس اولية لا بد من معرفتها فانها فعالة لا ترحم. منها تاموسان هائل شيء في الامر الذي نحن بصددده. اولها ان الانتاج اصل الثروة وسبب الرخص فاذا قل الانتاج غلت المعيشة ولا تعود الى سيرتها الاولى الاً بالاكثر من منه. وثانيها تاموس العرض والطلب

مما لا نزاع فيه ان الحرب قللت الانتاج كثيراً سواء كان السبب استهلاك ما كان مخزوناً من المواد الاولية وغيرها او قلة الايدي العاملة. وهذه التلة سبب الغلاء والدواء اذاً من هذا القبيل يكون بالرجوع الى اكثر الانتاج — الانتاج الزراعي والصناعي والتجاري حتى تحف وطأة الغلاء

ولم يحف هذا الحن على رجال الاقتصاد في العالم فانهم غصوه و اشاروا به ولكن الجمهور قصير النظر قليل الصبر يظن ان تكون الحكومة الكل في الكل كالطفل يشكو وينتظر اجابة طيبه من والده. وربما يكون العمال — بل زعماء العمال — اكبر سبب في استمرار الغلاء فانهم بعد هذه الحرب وبمد ان رأوا ما لهم من المقام في النظام الاجتماعي قاموا يطالبون الحصول في يومين على ما لم يكونوا يحملون بالوصول اليه في سنين. فقلوا ساعات العمل وزادوا في اجورهم وهذا ما العاملان المهمان في الغلاء لانها قللت الانتاج. اذ لا نزاع في ان زيادة الاجور — او زيادة الماهيات عند ما يكون الانتاج قليلاً — اكبر عامل من عوامل الغلاء. وقد تظهر هذه الاولوية الاقتصادية غريبة لأول وهلة ولكنها الحقيقة بعينها ولنضرب مثلاً يقرها من الافهام:

في بيدر من البلدان مائة نفس كانوا في حاجة الى ثلثائة رغيف يومية ليقناتوا. فحدث انه لم يعد في امكانهم الحصول الا على مائتي رغيف. فصاروا متقاتلوا على العرض والطلب يتزاحمون على شراء هذه الارغفة فارتفعت اسعارها وصار الرغيف بقرش بعد ان كان بنصف قرش. فتذمروا وتضجروا فاعطت الحكومة كل واحد منهم مائة قرش لتساعد على المعيشة فكانت النتيجة ان ثمن الرغيف صار قرشين لان قابلية الفرد للشراء ازدادت بازدياد مقدرة على الشراء فعصار يدفع بالرغيف قرشين حتى يأخذه قبل جاره. وهكذا كلما زادت النقود يزداد الاقبال على الشراء فيزداد ثمن الشيء المبيع ما دام هو هو لا يزيد المعروض منه بل ينقص فزيادة اجور العمال او زيادة الماهيات او زيادة الابراد هي سبب كبير في الغلاء لانها تزيد القدرة على الشراء. فيرتفع الثمن. ولكن العامل لا ينظر الا الى يومه ولا يرى الى البعد من انه فيظن ان في زيادة اجرتهم زيادة في ثروتهم والامر بالعكس على خط مستقيم ولا تزيد ثروتهم زيادة حقيقية الا اذا اكثر من الانتاج هو وكل منتج آخر وليس معنى ما تقدم ان مطالب العمال ليست على حق بل ان كثيراً منها حق ولا بد من حصولهم عليه فن العدل والواجب ان يعنى بصحتهم وعنازلهم وتعليمهم وتربيتهم. كل ذلك بشرط ان يفهموا ان مصالحهم تقضي عليهم بالحمل قبل مصلحة سواهم لانهم ان عملوا انتجوا فرخصت معيشتهم والاعم الغلاء وكانوا هم اول المصابين به فطلب زيادة الاجور حسن عندما يكون الانتاج كثيراً لان الزيادة تنفق عندئذ في سبيل تحسين معيشة العمال ورفعيتهم وتمكينهم من التمتع بما يتسع به الاشياء وانما اذا جاءت الزيادة حيث الانتاج قليل فهي داع الى الغلاء لا محالة ثم الى الاضطراب والثورة

فاهو واجب الحكومة وواجب الجمهور امام هذه الحال الجواب على ذلك بسيط وهو الاعتماد على كل ما من شأنه ان يزيد في الانتاج. ولتضرب لذلك مثلاً:

ان قوام المعيشة التمتع واللحم واللبس والسكن. والانتاج في هذه الاشياء قليل فواجب الحكومات يقوم باخذ كل الوسائل التي تجعل الاهالي يقبلون على زراعة التمتع. وعندى انه يحسن بالحكومة المصرية ان تعني المساحات المزروعة قحاً من بعض الضرائب فوق ما فعلته من اغناء الوارد من الدقيق من الرسوم

الجزرية فيبدأ التلاحق الى الزيادة من زرع القمح وهذا يكثر الانتاج. واما في اللحم فلا شك ان الحكومة نصرت اذ كتفت بتحديد الثمن ومناقبة المخالف ولم تلتفت الى وسيلة تؤدي الى كثرة الانتاج اي الى سبيل يؤدي به باللحم الى القطر. فان السودان غني باللحم لكثرة ماشيته فكان على الحكومة ان تسهل طرق نقل هذه الماشية من السودان الى مصر اما بتشجيعها بتجار السودان واعانتهم او بزيادة مركبات سكة الحديد بين مصر والسودان او بشرائها القطمان من السودان وبيعها لحماها في مصر. اما الملابس فكل اعتمادنا فيها على ما يرد من الخارج ولا قبل للحكومة بزيادة الانتاج زيادة تؤدي الى الرخص لعدم توفر المعدات الصناعية في القطر فلم يبق الا ردع الجمهور نفسه عن الاكثار من الشراء. بل لا بد ان يحجر نفسه على الاقتصاد فان تقليل الشراء يقلل المظروعية الى حين تكثر فيه المنسوجات الاوربية ويهبط ثمنها بقيت مسألة اجور المنازل والزيادة فيها تابعة للزيادة في الامور الاخرى فانها لا شك خاضعة لنظام الانتاج ايضاً فلو كثرت المباني هبطت الاجرة وليس في وسع الحكومة في هذه الحال ان تكثر المباني لان معظم مواد البناء يأتي من الخارج ولكنها تستطيع ان تلجأ الى امر وقتي يصلح الداء فان زيادة الايجار في مصر ترهق المستأجر لا المالك لان معظم الملاك اغنياء يتدرون على الميشة مع غلاتها خلافاً للمستأجر الذي ارهقه هذا الغلاء من كل الجهات وهو في معظم الاحوال من اصحاب الثروة المحدودة او الدخل المحدد

وواجب الحكومة هنا هو الواجب الذي اخذت به الحكومة الانكليزية فانها سنت قانوناً سنة ١٩١٥ حضرت به على المالك ان يزيد الايجار او يخرج المستأجر من منزله كل مدة الحرب الا اذا اثبت انه يريد المنزل لنفسه او اتفق مع المستأجر على الإخلاء. ثم عادت وعدلت هذا القانون سنة ١٩١٩ ومدته سنتين وجملت الزيادة في الايجار لا تتجاوز ١٥ في المائة من الايجار الاصلي

هذا على ما ارى علاج اقتصادي لامور اقتصادية قال به علماء الاقتصاد في اوربا وسارت عليه حكوماتهم. واما الاتجاه الى زيادة الاجور او وضع تسعيرة للأثمان فتعدرات تسكن الألم هنيئة قصيرة ثم يعود اشد وانكى

وكثرة الانتاج لا تخفف الأثمان في الحال بل لا بد من مرور زمن حتى تعود الى ما كانت عليه قبل الحرب